اقتصاد

سلمية عطشى.. والحلقي «يسعفها» بتوصية وزارة الموارد المائية بمتابعة الواقع والبحث عن مشاريع جديدة!!

هذه إجراءات الحكومة لدعم الليرة: ملاحقة ومحاسبة المتلاعبين.. الحد من التهريب.. التشجيع على التصدير!!

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي ضرورة تفعيل دور مؤسسات التدخل الإيجابي لتكون الذراع القوية للحكومة في الأسواق من خلال قيامها بالتوسع في المعروضات من المواد التموينية والغذائية ولاسيما المواد الأساسية كالسكر والأرز والزيوت والسمون والبقوليات والمعلبات والبيع بأسعار تنافسية ومقبولة وتعزيز التنافسية وخاصة بقضايا الأسعار والجودة وتعزيز المبادرات والابتعاد عن النمطية والتعاطي معها كمؤسسات مرنة وحل التشابكات المالية إضافة إلى اتخاذ الإجراءات وبذل المزيد من الجهود لمتابعة ضبط السوق ولجم الأسعار وتفعيل أداء أجهزة الرقابة التموينية والضرب بيد من حديد على كل من يتلاعب بقوت المواطن.

جاء ذلك خلال الجلسة الأسبوعية للحكومة يوم أمس، إذ تمت مناقشة مذكرتي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حول تتبع واقع الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتسويق موسم الحمضيات الحالي والجهود التي تبذلها الوزارة لتفعيل آليات التسويق مستقبلاً بهدف تذليل المعوقات والصعوبات التي اعترضت عملية التسويق للموسم الحالي، ودور مؤسسات التدخل الإيجابي في هذا المجال مستقبلاً.

وأكد الحلقي حرص الحكومة على تنمية ودعم القطاع الزراعي وتعزيز مقومات صموده باعتباره قطاعاً استراتيجياً تنموياً مهماً يعوّل عليه في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وتقديم الدعم الكامل للفلاح لمواجهة جميع الأضرار وتوفير مستلزمات الإنتاج من البذار والأسمدة والأدوية الزراعية لتحقيق الزيادة والجودة في الإنتاج، مشيراً إلى الجهود المبذولة للتوسع في الاستثمار الزراعي من خلال إقامة صناعات غذائية وزراعية تسد حاجة السوق المحلية وخاصة معمل العصائر في اللاذقية.

وأشار إلى حرص الحكومة على الارتقاء بواقع تسويق المنتجات الزراعية داخليا من خلال الدور الذي تضطلع به مؤسسات التدخل الايجابي في هذا المجال إضافة إلى فتح أسواق خارجية مع الدول الصديقة تعود بالفائدة على الخزينة العامة للدولة عبر البيع بالقطع الأجنبي بالتوازي مع تحسين أوضاع الفلاحين.

وتطرق الحلقي إلى مشاركته في أعمال الدورة الخامسة لمجلس الاتحاد العام لنقابات العمال انطلاقا من حرص الحكومة على تحقيق التشاركية مع الطبقة العاملة في رسم السياسات الاقتصادية والتنموية التي تساهم في تعزيز مقومات الدولة والشعب السوري على الصمود. مشيراً إلى العديد من القضايا الخدمية والاقتصادية التي تم طرحها من الإخوة ممثلي الطبقة العاملة. منوهاً بالإجراءات التي تم اتخاذها لمعالجة واقع رواتب العاملين في المحافظات الساخنة.

وحول ما طرح في بعض وسائل الإعلام من وجود عطش في مدينة السلمية طلب الحلقي من وزارة الموارد المائية المضي في متابعة واقع مياه الشرب من خلال البحث عن مشاريع مياه جديدة داعمة لمياه الشرب لمدينة السلمية والحد من النقص الحاصل في مياه الشرب.

وحول ذلك قدم وزير الموارد المائية عرضاً لواقع مياه الشرب في مدينة السلمية والإجراءات التي قامت بها الوزارة لتوفير مياه الشرب لأبناء مدينة السلمية حيث تم حفر ١٢ بئراً في مدينة السلمية وسيتم تجهيزها بمحطات تحلية بالتنسيق مع شبكة الآغا خان لاستثمار ومعالجة خمس آبار بواسطة محطات معالجة أولية ومحطة تحلية رئيسية باستطاعة ٦٥٠٠ م٣/يوم إضافة إلى وجود خمس محطات تم وضعها بالخدمة بالتنسيق مع الجهات المانحة ٢٥٠٠م٣/يوم حيث تم توزيع ٣ محطات في مدينة السلمية ومحطتين في قرى تل درة والكافات إضافة إلى العمل الجاري على تجهيز آبار الشومرية وتأمين كمية من المياه بوساطة الصهاريج وإضافة إلى مشاريع أخرى تدرس للمساهمة في إيصال المياه بشكل مباشر إلى مدينة السلمية.

وحول الإجراءات الحكومية المتخذة لتعزيز استقرار سعر صرف الليرة السورية قدم الحلقي عرضاً للإجراءات التي اتخذها البنك المركزي ووزارتا الداخلية والعدل لمراقبة واقع سعر صرف الليرة السورية في السوق ودعم عوامل استقرارها من خلال اتخاذ إجراءات اقتصادية بالتوازي مع ملاحقة ومحاسبة كل من يحاول النيل من الليرة السورية والحد من التهريب والتشجيع على التصدير وتفعيل العملية الإنتاجية واستمرار تدخل البنك المركزي في سوق القطع بسعر مدروس وتمويل المستوردات.

كما أشار الحلقي إلى زيارة حاكم مصرف سورية المركزي إلى جمهورية كوبا ودورها في تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين حيث عبر الشعب الكوبي وقيادته عن تضامنهم مع سورية شعباً وقيادة وجيشاً في مواجهة الإرهاب العالمي دفاعاً عن السيادة والاستقلال إضافة إلى حرص الحكومة الكوبية على تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع سورية وخاصة القطاع الصحي والدوائي من خلال توفير الأدوية النوعية والبيولوجية والكيميائية واللقاحات وغيرها.

وكان مجلس الوزراء قد حيا في بداية الجلسة الذكرى التاسعة والستين لميلاد حزب البعث العربي الاشتراكي.

وأكد الحلقي أن حزب البعث العربي الاشتراكي ومنذ انطلاقته الأولى كان الممثل الحقيقي لتطلعات وآمال الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج في الوحدة وإيقاظ الشعور القومي العربي الداعي إلى لملمة جراح الأمة والمحافظة على ثرواتها الوطنية وتحصينها ضد الأفكار الرجعية والتخلف والارتهان إلى الخارج ومحاربة المشاريع الصهيو أميركية في المنطقة مبيناً أن حزب البعث العربي الاشتراكي تنامى دوره وتطور في ظل قيادة القائد المؤسس حافظ الأسد الذي كان له الدور الكبير في بناء الدولة السورية المتطورة والمزدهرة والتي تنامت واتسع دورها على صعيد المنطقة والعالم في ظل قيادة السيد الرئيس بشار الأسد.

> ٥٠٪ من الاكتتاب على المسكن الاجتماعي لذوي الشهداء

وثمن مجلس الوزراء البطولات التي يحققها جيشنا الباسل على جميع الجبهات والتي توجت بتحرير مدينة القريتين وأكد الدكتور الحلقي أن تحرير مدينة القريتين من الإرهاب بفعل إرادة وتضحية جيشنا الباسل هو إنجاز تاريخي نظراً للأهمية الإستراتيجية والجغرافية والاقتصادية للمدينة وما حولها والذي ينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني قريباً.

هذا وبحث مجلس الوزراء مشروع قانون المهنة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ٢٢٤ من قانون الشركات رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ لمدة ستة أشهر بدءاً من تاريخ صدوره لتسوية أوضاعها بما ينسجم مع أحكام قانون الشركات واتخذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره. كما بحث مشروع قانون تصديق البروتوكول المعدل للاتفاقية الخاصة بالهيدروغرافيا الدولية المبرمة في موناكو في عام ١٩٦٧ واتخذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

ووافق المجلس على قرار بإضافة بعض الآليات إلى البند رقم ٢٣ من المادة الأولى من القرار رقم ٩٧/م ولعام ٢٠١٠ المتعلق بالمبلغ المالي الذي يشكل الحد الأقصى لإصلاح الآليات الإنتاجية والخدمية.

واطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الإدارة المحلية المتضمن مقترحاتها حول طلب وزارة الإسكان والتنمية العمرانية استثناء المؤسسة العامة للإسكان من كتاب مجلس الوزراء رقم ١/١٩٠٠١ تاريخ ٢٠١٥/١٢/٢ وأن يتم الإعلان عن مشاريع المؤسسة العامة للإسكان وفق أسلوب المناقصة أو طلب عروض وبموجب أحكام قانون العقود رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤.

كما أقر مجلس الوزراء زيادة جديدة لجعالة الطعام للعسكريين وحجز ٥٠٪ من الاكتتاب على المسكن الاجتماعي لمصلحة ذوي الشهداء.

٥٠ مليوناً لصيانة طريق حماة- سلمية!!

حماة- محمد أحمد خبازي

يستغرب المواطنون لماذا لا تبادر الجهات المعنية إلى العمل مجدداً في مشروع أوتستراد حماة- سلمية المتوقف منذ سنوات، بدلاً من الصيانات الدورية للطريق الحالي التي تكلف كل واحدة منها بين /٤٠-٥٠/ مليون ليرة!!!.

فما أنفق على الطريق وما ينفق اليوم، كان من الممكن أن ينهض العمل به، وينهي مرحلة مهمة جداً، تريح مستخدمي الطريق كسائقي الشاحنات الضخمة والكبيرة والآليات الثقيلة والسرافيس، من الازدحام الكثيف الذي يشهده الطريق اليوم ومن معاناة القيادة ومخاطرها على طريق لا يتسع لغير السرافيس ولا يصلح إلا لها وللسيارات الصغيرة!!.

المدير العام الشركة العامة للطرق والجسور المهندس لؤي بركات، يقول: توقفت الأعمال في الأوتستراد بسبب الأوضاع الأمنية الراهنة، وتعرض العمال فيه للخطف وسرقة الآليات والتخريب اضطرت الشركة للتوقف عن العمل حرصاً على سلامة جميع العمال والآليات، وخاصة بمقلع قصارين لكون المنطقة كانت غير آمنة وهي خارج مسار الطريق.

كما أن أسعار المواد الأولية الداخلة في متابعة العمل تغيرت وارتفعت ارتفاعات كبيرة، وهذا يحتاج إلى دراسة جديدة ووضع ميزانية أخرى تتناسب طرداً مع هذا التغيير في الأسعار.

وحاليا الشركة متوقفة عن العمل لحين توافر الظروف الأمنية وخاصة في منطقة المقلع لوجود آليات ثقيلة لا يمكن تحريكها وإعادتها بشكل يومي.

كما أن ثمة ضرورة للاتفاق مع المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية على تعديل الأسعار بما يتناسب مع كلف تنفيذ المشروع الفعلي بعد الإقلاع بالعمل من جديد، والشركة الآن بأمس الحاجة للعمل بالمشروع لكونه يشكل جبهة عمل لعمال وآليات فرع حماة، ونحن نسعى جاهدين مع جميع الجهات المعنية لاستكمال هذا المشروع الحيوي المهم الذي يخدم المحافظة وخاصة لكثافة السير وتخفيفاً لحدوث حوادث طرقية لايحمد عقباها، علماً أن هذا المشروع يحول الطريق إلى مسارين وبالتالي يخفف كثيراً من حدوث الحوادث.

وعن صيانة الطريق الحالي قال المهندس عدنان الخابور مدير فرع الشركة بحماة: - نتيجة لسوء طريق حماة - سلمية وبسبب تحويل طريق حماة - دمشق إليه، لابد من إعادة ترميمه وتأهيله وتم التعاقد مع فرعنا لتنفيذ هذه الصيانة وتخصيص بين ٤٠ -٥٠ مليون ليرة سورية لإعادة تأهيل الطريق، وتم نقل المعدات للصيانة وحالياً العمل متوقف بسبب الأحوال الجوية السائدة في المحافظة وريثما تتحسن الأحوال الجوية سيعمل الفرع على إقلاع بعملية الترميم.

٤٥٪ من مخالفات التجار عدم إعلان أسعار.. و«التموين»: يترك المجال واسعاً للبائع للتلاعب وتغيير الأسعار كيف يشاء

عبد الهادي شباط

كشف معاون مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق محمود الخطيب أن ٤٥٪ من حجم المخالفات التي تم ضبطها خلال الشهر الماضي متعلقة بعدم الإعلان عن الأسعار حيث تم تنظيم ١٤٤٥ ضبطاً خلال شهر آذار الماضي منها ٦٥٠ ضبطاً بحق تجار لم يعلنوا عن أسعارهم.

وعن أسباب ارتفاع نسب هذا النوع من المخالفات من الباعة والتجار أوضح الخطيب أن عدم الإعلان عن السعر بشكل واضح يترك المجال واسعاً للبائع للتلاعب وتغيير أسعاره كيفما يشاء وخاصة أن عدم ثبات سعر صرف الليرة أمام الدولار يدفع لتغيير مواز في أسعار المواد في الأسواق ومنه يحاول الباعة ترك المجال مفتوحاً وعدم الإعلان عن أسعارهم لسهولة تغييرها وعدم إلزامهم بها من المستهلك أو عناصر حماية المستهلك، مبيناً أنه من هنا جاء تشدد المديرية في عملية الإعلان عن الأسعار وخاصة أن السعر المعلن لابد أن يكون مستنداً لبيانات الكلفة الحقيقية للمادة وعليه يمنح هامش الربح المسموح به.

وفي هذا الإطار أوضح الخطيب أن آلية التسعير الجديدة التي تنتهجها الوزارة تؤكد عدم الإفراج عن المواد والمستوردات قبل تقديم بيانات الكلفة الخاصة بهذه المواد وصدور الصك السعري.

وبالعودة لطبيعة مخالفات شهر آذار بين أن نحو ١٧٩ تاجراً تم تنظيم ضبوط تموينية بحقهم لعدم تداول الفواتير بشكل نظامي وهنا يوضح أن المقصود بشكل نظامي هو أن تكون الفاتورة حقيقية لها رقم وتاريخ ومعتمدة حيث بات يتعامل الكثير من التجار وخاصة تجار الجملة ونصف الجملة بكشف حساب على أنه فاتورة نظامية وهذا غير صحيح لأن مثل هذه الكشوف غير معتمدة، وأنه يجرى تكثيف العمل من عناصر حماية المستهلك في التدقيق إبراز الفواتير النظامية وخاصة من تجار الجملة وأنه بات يتم تجاوز باعة المفرق في حال عدم إبراز فواتير نظامية مقابل تصريح منهم عن تاجر الجملة لعدم تزويدهم بفواتير نظامية.

كما بين أن هناك ١٨ مخالفة بحق تجار للإعلان عن موادهم بسعر زائد وضبط بحق تاجر لعدم الامتناع عن البيع في حين سجلت حالات تهريب الدقيق التمويني حالتين تم تنظيم الضبوط الخاصة بها وتم تسجيل ٦ ضبوط بحق مخابز للبيع بالعدد والتلاعب بالوزن إضافة إلى ٧ مخالفات للبيع بسعر زائد كما تم ضبط ٥ مستودعات ومحال لبيع مواد منتهية الصلاحية و٥ ضبوط لعدم ذكر مواصفات المواد المعروضة للبيع وهنا تم سحب عينات من هذه المواد وإرسالها للمخابر المختصة للتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات وحجز كل الكميات التي لا مواصفات لها، كما تم تنظيم ١٥ ضبطاً بحق تجار للتلاعب بالكيل وضبطين بحق التلاعب بالوزن.

بينما سجل العدد الإجمالي للعينات التي تم سحبها على مدار الشهر الماضي نحو ٤٣٠ عينة لمواد غذائية وغير غذائية للتحليل الكيميائي والجرثومي وعينات دراسة سعرية كلها تم تنظيم الضبوط فيها أصولاً وتم حجز المواد المشتبه بها ريثما تصدر نتائج الاختبارات والتحاليل الخاصة بها.

كما بيّن معاون المدير أن المخالفات شملت ١٥٠ ضبطاً بحق محلات الألبسة و٤٧ ضبطاً بحق محلات الأحذية وضبطين بحق محطات الوقود و٥١ ضبطاً بحق المطاعم والمقاهي ومحال الشاورما و١١ ضبطاً بحق محال الفول والحمص.

وأنه تم منح ٥٤٠ سجلاً تجارياً فردياً و٣٠ سجل شركة إضافة إلى الاستجابة إلى جميع الشكاوى التي وردت للمديرية وعددها ١٩ وإحالة شخص واحد إلى القضاء موجوداً وإحالة ٢٢٧ ضبطاً إلى القضاء والإغلاق الإداري لـ٣٧ محلاً.

وتؤكد المديرية أنه استناداً للقانون ١٤ لعام ٢٠١٥ يحظر إدخال أي مادة غذائية إلى القطر أيا كانت ما لم ترفق الإرسالية الواردة بشهادة صحية تؤكد صلاحيتها بعد ورودها للقطر ومصدقة حسب الأصول وعلى الجهة صاحبة العلاقة التأكد من ذلك أثناء إدخال المادة للقطر إضافة أنه يحظر طرح المواد الغذائية وغير الغذائية المعلبة بأنواعها المستوردة والمنتجة محلياً ما لم تذكر عليها البيانات المحددة. إضافة إلى ذكر العلامة الفارقة إن وجدت وباللغة ويجوز أن تكتب بأي لغة أخرى إلى جانب العربية شريطة أن تكون البيانات العربية أبرز مكاناً وأكبر حجماً من مثيلاتها في اللغات الأخرى وفقاً للنصوص القانونية الناظمة لذلك.

ليون زكي: قفزة نوعية في الاستثمارات الأرمينية بسورية قريباً

الوطن

كشف ليون زكي، رئيس مجلس الأعمال السوري الأرميني، أن جهوداً لها حظ من النجاح تبذل لتحقيق قفزة نوعية في استقطاب الاستثمارات الأرمنية إلى سورية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين ما ينعكس إيجاباً على تدوير عملية الإنتاج لإنعاش الاقتصاد السوري.

وقال زكي لـ«الوطن»: إن الجانب الأرميني بادر الى اقتراح تطوير التعاون الاقتصادي مع سورية برسالة موجهة إلى السفارة السورية في العاصمة الأرمينية يريفان ونسخة إلى الجانب السوري من مجلس الأعمال السوري الأرميني، الأمر الذي دفعه إلى عقد اجتماعات عديدة مع مسؤولي هيئة التخطيط والتعاون الدولي التابعة لرئاسة مجلس الوزراء السوري من أجل وضع مجموعة من الاقتراحات الخاصة بجذب الاستثمارات الأرمينية وتأسيس مجالات تعاون مشتركة.

وأشار زكي إلى أنه ومن أجل هذه الغاية قصد العاصمة الأرمينية واجتمع مع رئيس اتحاد المصنّعين ورجال الأعمال في جمهورية أرمينيا أرسين غازاريان في مقر الاتحاد بحضور عصام نيال سفير الجمهورية العربية السورية في يريفان ونائب رئيس الاتحاد هايكاز باخشيتيان، وجرى استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وآفاق التطوير الاقتصادية منها.

ولفت إلى أن سورية اقترحت على أرمينيا تولي تمويل المشاريع المقترحة التي ستعود بالنفع على البلدين الصديقين أو على الأقل تحقيق التشاركية في تمويلها وتنفيذها مع الجهات المعنية السورية في جميع المجالات، مشيراً إلى أهمية العرض الروسي والاقتراحات السورية في هذا الوقت الذي تتولى فيه أرمينيا حتى نهاية العام الحالي رئاسة الاتحاد الأوراسي، الذي تسعى سورية للانضمام إليه ويضم روسيا وأرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وله آفاق واعدة في تشكيل تكتل اقتصادي عالمي مهم.

وأضاف إن الجانب الأرميني تلقف الاقتراحات السورية باهتمام لافت وملحوظ وخصوصاً ما يتعلق بإقامة المشاريع المشتركة وتبادل الخبرات والتعاون في مجالات الزراعة والتكنولوجيا والصناعة، ولاسيما تصنيع وتوريد قضبان سكك الحديد والأنابيب الصناعية للري، فضلاً عن تطوير مجال الطاقة المتجددة.

ولتنشيط الصادرات السورية إلى أرمينيا، بيّن رئيس مجلس الأعمال السوري الأرميني أنه بإمكان الجانب الأرمني استيراد العديد من المواد من سورية، وبخاصة البهارات بأنواعها والحمضيات ومستحضرات التجميل والصوف والملابس القطنية التي تبحث عن أسواق تصدير جديدة بعد انسداد أسواقها التقليدية في وجهها جراء الحرب الظالمة المستعرة منذ أكثر من خمس سنوات في البلاد.

ونقل ليون زكي عن غازاريان استعداده للقيام بأي خطوة من شأنها تنشيط العلاقات التجارية والاقتصادية بين سورية وأرمينيا وبأن الجهات المعنية الأرمنية ستقوم بدراسة قائمة مقترحات التعاون السورية المقدمة لمعرفة الإمكانات المتوافرة وتحديد اتجاهات التعاون، مشيراً إلى أن المسؤولين الأرمن يتابعون التطورات في سورية أولاً بأول لاهتمام أرمينيا بأن تكون سورية دولة مستقرة وآمنة في المنطقة وكي يكون لديها جالية أرمنية نشيطة فيها.

وأكد السفير نيال خلال الاجتماع أن أرمينيا دولة صديقة وشقيقة لسورية ولكن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين لا ترقى إلى مستوى العلاقات السياسية المتينة القائمة بينهما، وطالب باستئناف العلاقات الاقتصادية بين البلدين والارتقاء بها إلى مستوى العلاقات السياسية.

وتتضمن مجالات التعاون المقترحة من سورية تطوير معامل الألبان والمباقر والأعلاف (الذرة الصفراء) فيها ومزارع الدواجن والأسماك الحية في المياه العذبة والصناعات الغذائية ولاسيما إنتاج معكرونة الباستا والزراعة العضوية وتقديم برنامج تشارك الخبرات من خبراء، وذلك في المجال الزراعي أما مجال الصناعة فركزت على تصنيع وتوريد قضبان سكك الحديد وأنابيب صناعية للري وتوريد وتصنيع معدات زراعية وأجهزة للزراعة وتطوير مصنع الفولاذ في محافظة حماة وتطوير المنتجات التقليدية والحرف اليدوية وتصنيع وتطوير عدادات ساعات الكهرباء المنزلية والصناعية وتطوير صناعة الزجاج وإقامة مشاريع مشتركة في صناعة زجاج تعبئة الأدوية والكريستال.

وسلطت المقترحات السورية في مجال التكنولوجيا على مجالات التعاون المتطورة التي تتمتع بها أرمينيا مثل التعاون بتقنية المعلومات IT وتقنية المعلومات المطلوبة وخبراتها وبرامج الكمبيوتر بالإضافة إلى تطوير الطاقة المتجددة كالألواح الشمسية لتسخين المياه وألواح توليد الكهرباء بالتعرض للضوء.

وطالب الجانب السوري، فيما يخص التبادل التجاري بين البلدين، أن تتم طريقة التصدير والاستيراد عن طريق النقل البحري عبر مرافئ جورجيا نظراً لوقوع تركيا بين سورية وأرمينية واستحالة النقل البري عبرها، واقترح إنشاء شركة شحن مشتركة ليتم شحن البضائع السورية من وإلى أرمينيا.

وكانت علاقات التعاون بين سورية وأرمينيا مرت بفترة ذهبية منذ ٢٠٠٩وحتى ٢٠١١ قبل اندلاع الأعمال الاحتجاجية في الأولى والتي أثرت بشكل كبير فيها، حيث أقيم العديد من المعارض للمنتجات السورية والأرمنية في كلا البلدين وعقدت المؤتمرات بمشاركة رجال الأعمال السوريين والأرمن الراغبين في الإقلاع بالعلاقات الاقتصادية مجدداً ورفع أحجام التبادل التجاري بين البلدين.